رأي .. ورأي آخر: وثيقة جنيف

لن نسمح »لاتفاق جنيف« بأن يشغلنا عن مهمات الكفاح الوطني أو يضعف وحدتنا الوطنية

د. مصطفى البرغوثي

بعد خطاب شارون في مؤتمر »هرتسيليا« يوم ١٨/ ٢٠٠٣/١٢، وتهديده باتخاذ »خطوات أحادية الجانب« يقيم عبرها نظام فصل عنصري، يسجن فيه الشعب الفلسطيني فوق أصغر رقعة ممكنة لا تتجاوز نصف مساحة الضفة الغربية والقدس الشرقية، أطل »مشروع جنيف« على الشعب الفلسطيني من جديد، في إعلان نشرته »الصحف المحلية«، ليطرح أنصاره ما أسموه »بالحل الواقعي« المناقض »للحل العنصري« الذي تحاول الحكومة الإسرائيلية فرضه بالقوة.

وبما أن الواقعية لم تعن يوماً الاستسلام للأمر الواقع، بل إدراك الواقع من أجل تغييره لمصلحة الشعب مع رفض الخضوع لقمع الاحتلال (وهذا هو الفرق بين العقلانية الشامخة المتسمة بالإصرار على نيل الحقوق الوطنية وبين الواقعية المستسلمة لما يفرضه الاحتلال من أمر واقع)، فقد ارتأينا أن نعود ونذكر أبناء شعبنا بما تحمله »مبادرة جنيف« من مخاطر على القضية الفلسطينية، بغض النظر عن نوايا من شاركوا في صنعها.

ولعل أبرز هذه المخاطر:

١. إثارة انقسام في الصف الوطني الفلسطيني بعد أن نجحت الانتفاضة الشعبية الباسلة في ردم الانقسام الذي أحدثه اتفاق أوسلو.

٢. استبدال مرجعيات الصرع الدائر بالرواية الإسرائيلية، وتصوير نضال الشعب الفلسطيني التحرري من أجل الحرية والاستقلال وإلغاء التمييز العنصري على أنه مجرد خلاف تفاوضي بين طرفين متكافئين وليس نضالاً لشعب يسعى للحرية والاستقلال وإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث وأسوا نظام للفصل العنصري في تاريخ البشرية.

٣. التغطية على حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وتشويش أذهان الشعب الفلسطيني والمتضامنين معه بأوهام زائفة، ما قد يؤدي إلى إضعاف التركيز على مقاومة ومواجهة التحديات التي تجابه الشعب الفلسطيني، وبخاصة محاولة شارون ضم وتهويد أكثر من نصف الأراضي المحتلة، علماً بأن إسرائيل تعيش أسوأ أزمة سياسية واقتصادية بسبب سياستها الاحتلالية، ويجابه شارون فشلاً ماحقاً لسياسته وعزلة دولية شعبية متصاعدة لا بد أن تنعكس على الصعيد الرسمي عاجلاً أم آجلاً، ولن ينقذ شارون من أزمته إلا تراجع فلسطيني أو انشغال بالأوهام بدل مواصلة الضغط لعزل السياسة العدوانية لحكومة إسرائيل. ويبدو هذا الخطر جلياً على الصعيد الدولي، حيث شهد العالم بأسره تظاهرات ضد جدار الفصل العنصري في كافة العواصم الأوروبية وعشرين مدينة أميركية، وحيث اضطرت إسرائيل لأول مرة للرضوخ لتهديدات المقاطعة الاقتصادية الأوروبية بوضع علامة فارقة على منتجات المستوطنات.

٤. إن اتفاق جنيف على وجه التحديد قد تمت صياغته بين طرف رسمي فلسطيني وبين أطراف غير رسمية إسرائيلية. وعلى الرغم من عدم موافقة أي من الهيئات الرسمية الفلسطينية عليه، واعتراض كافة القوى الوطنية والإسلامية، فإن نصوصه ستستخدم لتخفيض سقف التفاوض الفلسطيني؛ أي أن التنازلات الفلسطينية ستسجل رسمياً والتنازلات الإسرائيلية لن تحسب على أحد. إن هذا النهج يمثل تكراراً مريعاً لنهج أوسلو مع أننا يجب »ألا نلدغ من الجحر نفسه مرتين«.

٥. إن اتفاق جنيف يخترق المشروع الوطني الفلسطيني بتنازله المجاني عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين التي أكدتها القرارات والأعراف الدولية، بما فيها القرار ١٩٤، وبذلك يمثل قبولاً بالرواية الإسرائيلية كمرجعية للصراع.

٦. إن أخطر ما في اتفاق جنيف أن نصوصه تلغي فكرة الدولة المستقلة ذات السيادة الحقيقية وتستبدلها بكيان أشبه بالحكم الذاتي في إطار الهيمنة العسكرية الإسرائيلية، ويتجلى ذلك في:

أ. التنازل عن القرارات الدولية بإنهاء الاحتلال عن كامل الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، والقبول بالأمر الواقع الاستيطاني الإسرائيلي، وتشريع استمرار وجود مستوطنات ستواصل إبقاء قلقيلية في »جيتو محاصر« وتكرس ضم معظم أراضي القدس.

ب. إن الحدود الدولية ستكون مع الأردن وليس مع إسرائيل وهذا يفسر وجود القوات الدولية على الحدود مع الأردن بدل أن تكون مع إسرائيل وانعدام وجود ضمانات بسيطرة الدولة الفلسطينية على حدودها.

ت. إخضاع أجواء الدولة الفلسطينية لاستعمال سلاح الجو الإسرائيلي.

ث. تكريس الأمر الواقع الاستيطاني في القدس الشرقية واستبدال السيادة الفلسطينية عليها بسيطرة شبه بلديه على ما لا يزيد على ١٥٪من مساحة القدس المحتلة العام ٦٧.

ج. القبول باستمرار وجود قواعد عسكرية إسرائيلية داخل أراضي الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح لا يمكن إزالتها إلا بموافقة إسرائيلية.

ونشير أيضاً إلى الغموض الذي ينتاب الاتفاق، حيث بقي أهم مرجعياته (الملحق x) غير مصاغ وغير منشور، ما يعني أن الموافقة عليه تعني إضافة لكل ما ذكر الموافقة على شيء مجهول الطابع.

إن حالة فوضى اللقاءات وتضارب الاجتهادات تشير إلى مدى الضرر الناجم عن غياب »قيادة وطنية موحدة« توفر للشعب الفلسطيني استراتيجية وطنية موحدة ورؤية سياسية وكفاحية مشتركة.

ولهذا تأتي مطالبتنا القديمة الجديدة في »المبادرة الوطنية الفلسطينية« بتشكيل هذه القيادة واستمرار الضغط من أجل إجراء انتخابات حرة وديمقراطية وإعطاء الشعب الفلسطيني في الخارج والداخل فرصة المشاركة في تقرير مصيره الوطني، مؤكدين ضرورة تركيز كل الطاقات على أهداف الكفاح الوطني وفي مقدمتها التصدي للاحتلال وجدار الفصل العنصري والاستيطان.

إن من الخطر الاعتقاد بأن التراجع أمام الاحتلال سيخفف المعاناة القاسية التي يعيشها شعبنا، إذ أن مثل هذا التراجع سيؤدي إلى عكس ذلك بإطالة ألم الاستيطان ومعاناة الاحتلال، والحواجز وجدران الفصل العنصري وتقطيع الأوصال.

وأخيراً، فإن من حق الشعب الفلسطيني بعد أكثر من خمسين عاماً من المعاناة أن يحظى وكافة شعوب المنطقة بالسلام العادل والحقيقي وليس بالمزيد من مشاريع السلام المزيف.

سكرتير المبادرة الوطنية الفلسطينية

وثيقة جنيف والنقاش الموضوعي المطلوب

توفيق أبو بكر

ربما كان العنوان الذي اخترته لمقال أسبوعي للصحف العربية: »استقالة العقول في مناقشة وثيقة جنيف« عنواناً قاسياً، واستجلب العديد من ردود الفعل الغاضبة، لكن الأمر في ساحتنا الفكرية والسياسية لا يقتصر على هذه الوثيقة، بل هو سُنّة مؤكدة ولكن غير محمودة، في كافة قضايانا الفكرية والسياسية.

تجري مناقشة قضايا كبرى من خلال عناوين مثيرة أو مجزوءة في صحيفة، أو فضائية، سواءً بسواء.

ما زلت أرى أن الهدف الأساسي للوثيقة، قد تحقق، وهو إثبات أكذوبة شارون بأنه لا شريك في الجانب الفلسطيني، وإثبات أكذوبة أيهود باراك، بأنه قلّب كل حجر ولم يعثر على شريك في الجانب الآخر. ها هم سياسيون من الجانبين يتوصلان إلى وثيقة تفصيلية لسيناريو السلام الموعود، وليس فقط إطاراً عاماً وعناوين كبرى. إن سيل المبادرات التي ازدحمت بها الساحة الإسرائيلية مؤخراً، كانت في بعض جوانبها، رداً خجولاً على ما تريد وثيقة جنيف إثباته وهو أنه، يوجد شريك. كما أن كافة هذه المبادرات الإسرائيلية، تستهدف احتواء التفاعلات داخل الساحة الإسرائيلية لنرى ملامح تغيرات كبرى في القاعة السياسية في إسرائيل. حسب الاستطلاع الأخير للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في رام الله ومعهد »ترومان« في الجامعة العبرية، فإن ٤٤٪ فقط من الإسرائيليين يعارضونها، وما زالت هناك نسبة ما لم تحدد موقفاً.

لكنني، ما زلت أعتقد، أن الأغلبية من الفلسطينيين قد تأثروا من مواقف الفصائل والسياسيين والفضائيات في المعارضة الحازمة للوثيقة التي وصفوها بـ »الكارثة«. حسب الاستطلاع، سابق الذكر، فإن حوالي ثلث الفلسطينيين داخل الوطن لم يطلعوا عليها على الرغم من أنها منشورة في ملحق مع الصحف الفلسطينية، والنسبة ستكون مضاعفة في أوساط الفلسطينيين في الشتات، وتعبير: »الإطلاع« لا يعني بالضرورة قراءة النصّ الحرفي والتدقيق فيه وتقليب بنوده بدقة ومسؤولية. ذلك ليس جزءاً من تراثنا ونحن لم ندخل بعد مجتمع »المعرفة« وعصر »المعلومات«، وأزعم أن ضجيج الفضائيات وصرخات الثوريين، سيؤخر حتماً دخولنا لمجتمع »المعرفة« الذي تركز حوله تقرير التنمية البشرية العربية لهذا العام باعتباره المدخل للتقدم العربي.

لقد سألت العشرات من الذين سمعتهم يعارضون الوثيقة بحزم، وكلهم من المثقفين، إذا كانوا قد قرأوا الوثيقة، واتضح أنهم قرأوا عناوين في الصحافة تتحدث عن إلغاء حق العودة في الوثيقة، ولا شيء آخر. كان رأيي دائماً، ولما يزل، أن جاهلاً كاملاً أفضل لنا من نصف متعلم يفتي في كل شيء ولا يؤمن بمقولة: »رحم الله امرءاً عرف قدر نفسه«.

وبمناسبة الحلول المطروحة لقضية حق العودة ومن الأمور المهمة جداً في الاستطلاع الذي تحدثت عنه، أن أغلبية إسرائيلية تعارض الحل المطروح لقضية اللاجئين (٦١٪)، اعتقاداً من هذه الأغلبية أنه يتضمن حق العودة، ولو بشكل مقيد، ويعرفون أن التداعيات تفرض نفسها في نهاية المطاف وعارض ذلك ٧٢٪ من الفلسطينيين اعتقاداً منهم أن الوثيقة تلغي حق العودة، كما يقول القادة الفضائيون الفلسطينيون ليل نهار، حيث يمتطون ظهور هذه الفضائيات من صياح الديك حتى غياب آخر نجمة في السماء.

حسب الوثيقة، التي لا يريد الكثيرون قراءتها، حتى لا ينغصّ عليهم الأمر الاستمتاع بأفكارهم المسبقة، فإن قرار ١٩٤ هو أساس لحل قضية اللاجئين وهو يتضمن العودة والتعويض لمن لا يرغب في العودة، وهذا ما التقطته الأغلبية الإسرائيلية التي لم تنضج بعد لدفع استحقاقات سلام قادر على العيش طويلاً. حسب المبادرة العربية للسلام التي وافق عليها جميع العرب، بمن في ذلك سوريا وليبيا وعراق صدام حسين، فقد جرت الإشارة للقرار المذكور، للاستناد إليه في حل قضية اللاجئين وليس أساس الحل، ومع ذلك لم نسمع مثل هذا التحريض المنفلت من كل عقال، على الرغم من أن موقفاً عربياً يلتزم به كل العرب، أكثر قوة أو خطراً – إذا شئت – من التزام ياسر عبد ربه وبعض السياسيين الفلسطينيين. وحسب »خارطة الطريق« فالإشارة هي فقط لحل واقعي وعادل ومتفق عليه (لاحظوا متفق عليه) لقضية اللاجئين ولم نسمع مثل هذه الاتهامات المجنونة.

ثمة ملاحظات على الوثيقة بالتأكيد مثل عدم الإشارة لمسؤولية إسرائيل عن مأساة اللاجئين، ومثل الإشارة لعدد اللاجئين، كمعدل وسطي، المسموح بعودتهم. كان يجب أن يبقى العدد دون تحديد. قيل والعهدة على الراوي، أنه في مفاوضات طابا وفي اليوم الأخير حين زار شلومو بن عامي الرئيس حسني مبارك، جرى الاتفاق على ذكر تعبير »حق العودة لفلسطين التاريخية« مع مذكرة تفسيرية سرية توضح المقصود.

أكتفي بهذه التوضيحات لضرورة حجم المقال المطلوب. ولنا عودة.

كاتب وصحفي فلسطيني مقيم في عمان